مايبنسب للزمان لانا نقول كما ينسب للفاعل من حيث قيامه به
ينسب للزمان من حيث حصوله فيه   وذلك اما ان
يعتبر الخ انت خبير بان هذا الكلام يبطل كون المراد بالنسبة
المركب اذ هذا يفيد ان المراد بقوله او نسبة حقيقتها وهو
الارتباط لانه هو الذي يعتبر من طرف الذات او من طرف الحدث
واجيب بان اسم الاشارة راجع للنسبة لا بالمعنى المتقدم
ففيه شبه استخدام   او المركب المشتمل عليها اي على النسبة
اي ان الاشارة عايد على النسبة لكن بعد تاويلها بالمذكور
او بعد ملاحظة المركب المحتوي عليها فلاحظته تجوز التذكير في
الاشارة اليها وذلك لانه لما كان محتويا عليها صارت كانها هو
فلذا صح الاشارة اليها باشارة المذكر فتامل   اما
تعتبر الخ كذا في بعض النسخ وفي بعضها لانه اما ان يعتبر بزيادة
لانه وعلى هذه النسخة فهو تعليل لمحذوف والاصل وذلك فيه تفصيل لانه الخ
النسبة هذا فاعل لقوله تعتبر وفيه انه يلزم على زيادة
هذه الكلمة ان يكون المصنف حذف فاعل الفعل في غير المواضع
التي يجوز حذفه فيها فكان الاولى له ان يقول اي النسبة بزيادة
اي التفسيرية ليكون ذلك تفسيرا للفاعل المستتر
اما ان تعتبر من طرف الذات اي بان يلاحظ الذات اولا ثم ينسب
اليها الحدث فالمشتق موضوع بازاء ذات وحدث ومعنى بينهما
نسبة لكن الذات ملاحظة للواضع اولا ثم ينسب لها الحدث
ومن هذا تعلم ان قولهم مدلول الاسم بسيط ومدلول الفعل
مركب في غير المشتق واضافة طرف لما بعده للبيان
او من طرف الحدث اي بان يلاحظ الحدث اولا ثم ينسب للذات
فان قلت اذ اعتبار النسبة من طرف الذات او من
طرف الحدث انما هو من الواضع وح فالمناسب التعبير بالفعل

الماضي

اسم ع

الماضي بدل قوله اما ان تعتبر ويمكن ان يجاب بانه انما عبر بالماضي ع
بدل الماضي اشارة الى استقرار ذلك من المستعمل في المستقبل
تبعا للواضع واذا علمت ان الاعتبار المذكور من الواضع
فلا يرد عليك ما يقال لاي شيء اعتبرت النسبة في المشتق
من طرف الذات وفي الفعل من طرف الحدث وهلا عكس الامر او
اعتبرت النسبة من طرف الذات فيهما او من طرف الحدث فيهما
لان للواضع ان يفعل ما شاء وارادته مرجحة لفعله
فان قيل الخ حاصل هذا الاعتراض ان قول المص او نسبة
المعبر لها عن المركب الاول حذفها اذ لا حاجة لها وذلك لان
المركب داخل في القسم الاول وهو الذات وذلك لان قول
المص واما ولا اي للفظ الذي مدلوله كلي مدلوله اما ذات
او حدث في قوة قولك اللفظ الكلي مدلوله اما غير حدث
وحده او حدث وحده لكن لا نسلم ان غير الحدث وحده صادق بالمركب
لان وحده قيد للنفي الذي هو غير لا للمنفي الذي هو الحدث الداخل
عليه لفظ غير كما فهم المعترض   قيد وحده الاضافة للبيان
وقوله متعلق بغير الحدث اي على انه حال منه والمعنى اما غير الحدث
حال كونه ذلك الغير منفردا عن مصاحبة شيء ولا شك ان
هذا انما يصدق بالذات فقط وقوله لفظ غير الاضافة فيه
للبيان   والانقسام اي انقسام اللفظ الذي مدلوله
كلي وقوله الى الاربعة اي وهو اسم الجنس والمصدر والمشتق
والفعل   عقلي اي لان العقل يجوز اقساما كثيرة وان
لم يكن موجودة   وان كان مترددا بين النفي والاثبات
بحسب المال اي واما بحسب الحال اي بحسب ما وقع من المصنف
بالفعل فلا ترديد فيه والجملة حالية اي انه استقرائي والحال انه
مترددة الخ ودفع بهذا ما يتوهم من ترديده بحسب المال انه حصر

وايضاحه ان وحده قيد منفيد ولفظ غير قيد ومن المقرر ان النفي [illegible] على قيد ومقيد ينصب على القيد [illegible] او عليهما معا [illegible] فقط وهذا [illegible] توهمه السائل واجاب الشارح [illegible] الى انه [illegible]

[illegible]

Copyright © King Saud University